الأمم المتحدة
S/PV.4344

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٤٤
الثلاثاء، ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٧/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ ينغفان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد إحسان
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة ديورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) (S/2001/505)

01-43898 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، أغتنم هذه الفرصة لأثني، باسم المجلس، على السيد أنوار الكريم، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، لخدماته بصفته رئيسا لمجلس الأمن عن شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأنا واثق من أني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن تقديرنا العميق للسفير تشودري لمهارته الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول العمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) (S/2001/505)

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، الوثيقة S/2001/505.

ومعروض أيضا على أعضاء مجلس الأمن الوثيقة S/2001/652، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي أعد في سياق المشاورات السابقة التي أجراها المجلس.

أفهم أن أعضاء المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/2001/652) المعروض عليهم. وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعد وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوكرانيا، أيرلندا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، فرنسا، كولومبيا، مالي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المؤيدون ١٥ صوتا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد اتفقنا جميعا على أن من الأمور الحيوية لمجلس الأمن أن يقرر الإبقاء على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنساني في العراق لمرحلة أخرى. إن البرنامج يقوم بعمل بالغ الأهمية والقيمة، وله أثر حقيقي في تحسين معيشة العراقيين العاديين. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنثني على عمل المدير التنفيذي والعاملين معه في نيويورك وفي الميدان، ولنعرب لهم عن تأييدنا القلبي في وجه المصاعب التي يمكننا جميعا أن نقدرها فعلا.

والمملكة المتحدة تأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الاتفاق على مجموعة جديدة من الترتيبات لإدخال تحسينات هامة أخرى على البرنامج الإنساني، وعلى وجه الخصوص، بالتحرير على نحو مثير، لتدفق السلع إلى العراق. ونحن نذكر بأن مبادئ نهجنا الجديد وافق عليها بالإجماع أعضاء المجلس في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١). وفي أعقاب اتخاذ ذلك القرار، نوقشت تفاصيل اقتراحاتنا مناقشة مكثفة

وتم تحسينها، وأربعة أعضاء دائمين بالمجلس وافقوا الآن على قائمة استعراض السلع.

وكما ظهر في اجتماع الأسبوع الماضي الرسمي، هناك الآن شعور واسع النطاق بين أعضاء الأمم المتحدة بأن هذا هو الوقت المناسب لتنفيذ ترتيبات جديدة، مثل تلك التي اقترحناها. وليس هناك مبرر قوي للتأخير.

ونهجنا هذا ليس بديلا عن التقدم بخصوص المسائل الأوسع نطاقا. ونحن لا نزال مستعدين للاشتراك في مناقشة تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). لكن لا توجد حتى الآن أي علامة على رغبة من جانب العراق حتى في بدء التعاون للوفاء بالتزاماته بمقتضى ذلك القرار أو بمقتضى القرارات الأخرى. إن العراق يرفض باستمرار أن يفكر مليا في عودة مفتشي نزع السلاح التابعين للأمم المتحدة. فلماذا إذن يعطل اعتماد تحسينات في البرنامج الإنساني؟

وأود في هذه المرحلة أن أسجل قلقنا العميق المستمر بخصوص عدم تعاون العراق الذي لا يغتفر في معالجة مسألة السجناء الكويتيين المفقودين والممتلكات المسروقة.

ببساطة، تدابيرنا المقترحة الجديدة من شأنها أن تساعد الشعب العراقي. ومن شأنها توفير فائدة فورية ستؤجل الآن. ومن ثم، ستواصل المملكة المتحدة محاولة حل المسائل البارزة مع أعضاء المجلس على أمل عرض نهجنا الجديد بأقرب وقت ممكن. وأي تأخير آخر لإمكانية إدخال تحسينات حقيقية على الاقتصاد المدني العراقي من شأنه، في هذه الظروف، أن يكون لا مبرر له.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): عملت الولايات المتحدة بجد لاعتماد شكل مختلف من مشاريع القرارات اليوم، مشروع قرار كان من شأنه أن يفيد الشعب العراقي ومنطقة الخليج. كان بوسعنا أن نفعل ما هو أفضل، وكان ينبغي للمجلس أن يفعل ما هو أفضل، ونحن جميعا نعرف لماذا لم يكن ذلك ممكنا. اقتراحنا بسيط: رفع الرقابة على التجارة المدنية الخالصة، بينما يبقى التركيز على البنود والتكنولوجيات العسكرية التي يجب ممارسة الرقابة عليها حتى لا يمكن للعراق أن يستعيد برامج أسلحته ذات الدمار الشامل أو يهدد جيرانه.

لقد حققنا نجاحا كبيرا. والقرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) سجل توافق آراء المجلس على العناصر الرئيسية لنهج جديد، نهج من شأنه أن يكون جسرا بين الحالة الراهنة وذلك اليوم الذي ينفذ فيه العراق القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وكل قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. إلا أن العراق يرغب بوضوح في عرقلة ذلك النهج ويفضل الوضع الراهن مع البرنامج الإنساني وعلى الإطلاق.

هناك تأييد واسع داخل المجلس لجهد تبذله الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتنفيذ ذلك الاقتراح، ونحن سنستمر. في الأسبوع الماضي، بعد شهر من المناقشات المفصلة، وضعنا قائمة استعراض السلع التي هي مركز النهج الجديد. وتلك القائمة يؤيدها أربعة أعضاء من الأعضاء الخمسة الدائمين، وهي تستحق تأييد كل أعضاء المجلس، بما فيهم روسيا. وهي الخطوة الحيوية إلى الأمام في توفير أساس لاعتماد مشروع قرار المملكة المتحدة. ولا يزال مشروع القرار هذا محل دراسة نشطة، وينبغي للمجلس أن يعتمده بأقرب وقت ممكن.

من الواضح الآن أن الاتفاق في المجلس على تغيير نهجنا على نحو جذري إزاء العراق ليس مرغوبا فيه فحسب وإنما يمكن تحقيقه أيضا. ولقد كان من شأنه أن يعتمد اليوم لولا التهديد باستخدام حق النقض لكن حق النقض من شأنه أن يسبب وقف أعمالنا وبالتالي سيكون انتصارا للعراق. لذلك، وافق وفد بلدي على مد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء بينما نعزز نحن النجاح الذي توصلنا إليه حتى الآن ونبني عليه.

إن معارضتنا لا تنبع من عدم توفر الالتزام أو الإيمان ببرنامج النفط مقابل الغذاء أو بعمل الأمم المتحدة البارز في القيام بهذا البرنامج، الذي نعتقد أنه يمثل على حد سواء مبادئ سامية وأداء رفيعا بواسطة مدير البرنامج وزملائه. وإنما بدلا من ذلك تنبع خيبة أملنا من الفرصة التي فقدناها، أو فقدها المجلس في الوقت الحاضر.

إن أكثر الأطراف خسارة لعدم التحرك إلى الأمام ليست المملكة المتحدة، ولا الولايات المتحدة ولا غالبية أعضاء المجلس الذين يؤيدون النهج الجديد. إن الذي خسر أكبر خسارة في الحقيقة هو الشعب العراقي. والتنقيحات التي نقترحها من شأنها أن تسهل التجارة وتسرع بالتجارة الدولية، ومن شأنها أن تحسّن نصيب شعب العراق.

إننا سنستخدم الوقت المتاح قبل المد المقبل للمضي قدما بنهجنا. لقد أحرزنا تقدما كبيرا، واقتربنا جدا من الاتفاق على أن نترك الميدان لبغداد. وقد بدأ وفد بلدي هذا الجهد ساعيا إلى استعادة توافق آراء المجلس الذي من شأنه أن يساعد الشعب العراقي ويقف صامدا ضد قدرة العراق على تهديد جيرانه. وأقوى سلاح في أيدينا هو وحدة المجلس. وهذا التمديد يوفر مزيدا من الوقت للذين يوافقون على نهجنا ليساعدونا على بناء تأييد لتحقيق ذلك الهدف.

السيد مجدوب (تونس): إننا نريد أن نعبّر عن تأييدنا لمشروع القرار المعروض حاليا أمامنا والذي يتضمن التمديد في برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' الخاص بالعراق، لمدة خمسة أشهر أخرى.

وإن تأييدنا لهذا المشروع يمثل تواصلا لموقف تونس الثابت حول المسألة العراقية، حيث كنا دائما نؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب هذه المسألة بما يضمن تحسين الوضع الإنساني للشعب العراقي ويسمح بالتقدم في اتجاه الحل المناسب من خلال معالجة ناجعة للمسائل الأخرى.

وقد بينت النقاشات المفتوحة والمفاوضات في مجلس الأمن أن انعكاسات العقوبات المفروضة على العراق لا تنحصر فقط في الحدود الجغرافية لهذا البلد وإنما تتعداها لتشمل دول الجوار ودولا أخرى.

وبناء على هذا، تبرز على مستوى مجلس الأمن أهمية اعتماد نظرة تسمح بخلق أرضية جديدة تفتح المجال لإيجاد حل توافقي يرتكز على رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الإشكالية التي يثيرها الوضع الإنساني في العراق وانعكاساته على الدول المجاورة والمسائل الأخرى العالقة.

وإن تونس، إذ تدعم هذا المشروع، تؤكد على ضرورة استغلال فترة تمديد البرنامج الإنساني، لتكثيف المباحثات التي انطلقت في الفترة الأخيرة للتفكير بجدية في الوسائل الكفيلة بإيجاد حل شامل يعالج القضية في جميع مظاهرها وأبعادها وللعمل على هذا الأساس في إطار من التشاور البناء والتوافق.

وفي هذا السياق فإننا ندعو إلى استئناف الحوار الشامل بين الأمين العام والعراق، باعتبار أن ذلك يمثل وسيلة هامة لا يمكن الاستغناء عنها للتقدم في معالجة المسألة العراقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.